

تصدير

يمتد هذا الكتاب فيما طرأ من تجديد على الاقتصاد المصرى من أول القرن الماضى حتى الآن ، مع بيان طبيعة هذا التجديد وأسبابه ونتائجه . فالكتاب يعتبر إذن ، من هذه الزاوية ، محاولة لتحليل واقعنا الاقتصادى المتطور ، وتبيان اتجاهاته العامة .

وقد بذلت جهدى لمتابعة التجديد الذى وقع فى اقتصادنا حتى الأشهر الأخيرة . لكنى عمدت ، فى نفس الوقت ، إلى اطراح التفاصيل ، كما أرجأت إلى دراسة أخرى مستقلة ، بحث بعض نقاط هامة ، أخصها التجديد فى المالية العامة فى مصر .

وأرجو أن يسد الكتاب ، فى شكله هذا ، بعض الفراغ الذى نحسه جميعا بسبب قلة المؤلفات فى تاريخنا الاقتصادى . وإنى لا أشك فى جدوى هذه الدراسات ، خاصة فى مثل وقتنا الحالى ، الذى يتطور فيه اقتصادنا تطورا سريعا شاملا ، فإن من الخير لنا الآن ، ونحن على عتبة انطلاقة جديدة ، أن نحسن فهم الماضى والحاضر ، حتى نحسن البناء للمستقبل .

هذا ، وقد كان المؤرخ العربى الكبير ، مرحوم الدكتور محمد شفيق غريبال ، فضل التوجيه إلى وضع هذا الكتاب ، والتشجيع على المضى فيه ، والمساعدة فى نشره . وإنى لأرجو له من المثوبة قدر ما له من فضل على العلم وخدامه .

المؤلف

القاهرة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

obeyikan.com

هذا الكتاب جزء من سلسلة دراسات عن حركة
التجديد والإحياء في الحياة العربية في العصر الحديث ،
في نواحيها المعنوية والمادية كافة : أدبية ولغوية ودينية
واقتصادية وتشريعية وتعليمية .

ومشروع هذه الدراسات ، رسمته ندوة مثلت فيها
البلاد العربية ، ونظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،
وساهمت في إقامتها مؤسسة روكفلر .

obeyikan.com

مقدمة

يحسن أن نبدأ في هذه المقدمة بتعريف ما نقصده بالتجديد في موضوعنا هذا ،
فذلك أدعى إلى تبين طبيعته وتحديد نطاقه . وفي اعتقادنا أنه يمكن أن نفهم التجديد
في الاقتصاد المصرى الحديث على أنه مجموعة التغيرات الإرادية الملموسة التى طرأت
على هذا الاقتصاد خلال الفترة الزمنية موضوع البحث ، ويتضح من ذلك أنه رغم
ما بين التجديد والتطور من صلة وثيقة، فلا يعد كل تطور وقع في هذا الاقتصاد تجديدا
فيه ، فمثلا لا يعد من هذا القبيل مجرد زيادة عدد السكان في مصر زيادة
كبيرة خلال نصف القرن الماضى ، فرغم أهمية هذه الحركة وما تركته من آثار بعيدة
في حياتنا الراهنة، فإنها لا تعتبر رغم ذلك وفي حد ذاتها تجديدا ، بل إنها مجرد تطور ،
وما ذلك إلا لأنها حركة تلقائية بدأت واستمرت في اتجاه واحد في الزمن الطويل ،
ومن الواضح أنه حتى إذا اعتبرنا زيادة عدد السكان في مصر ظاهرة « جديدة » في
مصر الحديثة من بعض الوجوه ، فإن أحدا لا يعارض في أن هذه الظاهرة لا تعتبر
« تجديدا » في حياتنا الاقتصادية ، إذ أن التجديد لا يكون على هذه الصورة الآلية
غير الواعية ، بل إنه يتم تحت تأثير بعض القوى الجماعية الهادفة . ولا ينفي ذلك أنه
يعتبر تجديدا في حياتنا التغير الذى يطرأ على السكان في المجتمع المصرى من حيث
كفائتهم الفنية والمهنية نتيجة نشر التعليم الفنى أو التخصيص فيما بينهم . كما لا ينفي
ذلك أيضا أن معدل الزيادة في عدد السكان وكذلك لتوزيعهم بين الأعمار المختلفة أثارا
محسوسا في التغيرات الاقتصادية التى يمكن أن تطرأ على المجتمع الذى يعيشون فيه ،
بما يشمله ذلك من إمكانيات التنمية الاقتصادية التى يمكن استحداثها في هذا المجتمع.

كذلك لا يعتبر تجديدًا إلا ما كان تغيراً قوياً ملموساً ، أما التغيرات الطارئة أو العارضة فلا تعد من هذا القبيل . والواقع أن دراسة التجديد في اقتصاد معين هي أقرب إلى أن تكون دراسة للحركة أو التغير الذى يطرأ في بنية هذا الاقتصاد ، أى في مكوناته الأساسية ، وذلك نتيجة للأحداث التى تلم بالمجتمع من وقت إلى آخر ، أو نتيجة للقوى الفنية أو الاجتماعية أو السياسية التى تتفاعل فيما بينها ، والتى يكون من أثر تفاعلها هذا تغير بعض الأوضاع الاقتصادية في البلاد .

ويجب من جهة أخرى عدم الخلط بين التجديد والتحسين ، وإن اجتمعا في كثير من الأحيان ، فقد يعتبر أمر ما تجديدًا حتى إذا هو انتهى إلى نتائج أسوأ منها قبل حدوثه . ومن المعلوم أن ليس ثمة قانون طبيعى أو تاريخى يقضى بأن تكون كل حركة بشرية تقدماً على الحالة السابقة عليها ، فضلاً عن تعذر الحكم في كثير من الأحيان على ما ينطوى عليه كل تجديد من حسن أو سوء ، وذلك لاختلاف أوجه النظر إلى الموضوع الواحد .

هذا وقد ينحصر التجديد في الاقتصاد الوطنى ، خلال فترة زمنية ما ، في قطاع معين من قطاعات ذلك الاقتصاد ، بينما تبقى القطاعات الأخرى في حالة استقرار أو ركود كامل أو نسبي ، وهو ما سنلاحظه في بعض فترات تاريخنا الحديث ، حين تقدمت الزراعة مثلاً ، بينما بقيت الصناعة جامدة نسبياً ، لكننا سنلاحظ أيضاً أن التجديد قد يكون حركة شاملة في أكثر من قطاع ، وهو في الحالين قد يسير سيرا بطيئاً أو سريعاً حسب الأحوال ، وإن كان المشاهد أنه كلما كان التجديد شاملاً كان ذلك أدعى إلى عظم نتائجه ، ما دام أنه يسير في اتجاه واحد ، أو في اتجاهات متقاربة . والواقع فإن التجديد كغيره من الحركات البشرية يتقبل أثر المضاعف ، وفي ذلك ما يزيد في نتائجه على نحو ما سبق بيانه .

كذلك قد يكون التجديد قاصراً على بعض أوجه الاقتصاد الوطنى دون سواه ، كأن يقع التغير في أساليب الإنتاج ، أو في العلاقات بين قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة ،

أو بين هذا الاقتصاد والخارج ، أو في توزيع الثروات والدخول ، أو في الفكر الاقتصادي السائد ، أو في أجهزة الحكم الاقتصادية ، لكنه قد يمتد فيشمل أكثر من مسألة من هذه المسائل ، وهو حينئذ قد يسير فيها كلها أو بعضها سيرا متناسقا أو غير متناسق حسب الأحوال .

ومن جهة أخرى، فإننا إذا نظرنا إلى اقتصادنا الوطني في مجموعه، لوجدنا أن التجديد وقع فيه أحيانا دون أن يمتد إلى جوانب حياتنا الأخرى ، الاجتماعية والسياسية ، على نحو ما وقع مثلا من تجديد في إنتاجنا الزراعي في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وذلك في نفس الوقت الذي جعلت البلاد ترسف فيه في أغلال الاستعباد الأجنبي . لكن لاشك أن التجديد في اقتصادنا الوطني كان أقوى أثرا في جميع الأحوال التي سرى فيها هذا التجديد في سائر مظاهر حياتنا الأخرى ، خاصة السياسية منها . والواقع فإن التقدم الاقتصادي كثيرا ما يكون مشروطا بتوافر أوضاع سياسية واجتماعية معينة، كما أن عدم توافر هذه الأوضاع على النحو السليم يقف عائقا في وجه تحقيق التقدم الاقتصادي المذكور . وفي ذلك ما يستوجب منا بذل بعض عنايتنا ، في ثنايا هذا البحث ، لبيان مدى وطبيعة العلاقة بين التجديد في حياتنا من الناحية الاقتصادية ، وبينه في حياتنا الفكرية والتشريعية والاجتماعية والسياسية .

وأخيرا ، فسنلمس أن التجديد الذي وقع في اقتصادنا المصري الحديث كان أحيانا نتيجة لعوامل داخلية أثرت فيه ، ومن قبيل ذلك قيام صناعات وطنية متعددة إثر وضع التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ ، وما أضفته هذه التعريفة على تلك الصناعات من حماية، لكنه كان أحيانا أخرى نتيجة لعوامل خارجية ، وهو ما نجد له أمثلة كثيرة منذ منتصف القرن الماضي حتى الآن ، إذ طغى الغرب في كثير من الأحيان ، فكان له تأثيره الكبير في إنتاجنا واستهلاكنا ، وكذلك في أساليبنا في التوزيع ، وفي الطرق التي تتبعها حكوماتنا في تصريف أمورنا الاقتصادية. بل إن تفكيرنا الاقتصادي نفسه كان وما زال متأثرا إلى حد كبير بالفكر الاقتصادي الغربي . وسنبين فيما بعد

أسباب هذه الظاهرة . كما سنبين إلى أى حد وعلى أى نحو تطورت في السنين الأخيرة . هذا ويمكن أن يدرس التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث في إحدى صورتين أساسيتين : ففي الأولى ينظر - على استقلال - إلى ما تم من تجديد في كل قطاع من قطاعات هذا الاقتصاد ، ولهذه الطريقة ميزتها ، إذ أن لكل من هذه القطاعات وحدته ، وفي دراسة التجديد في كل قطاع على حدة ما يحفظ هذه الوحدة ويوضح بجلاء طبيعة ومدى التجديد الذى وقع داخل القطاع المذكور ، أو في علاقته بالقطاعات الأخرى . أما الطريقة الثانية، فيقسم فيها التاريخ المصرى الحديث إلى فترات متلاحقة، ويدرس التجديد الذى لحق الاقتصاد المصرى في مختلف قطاعاته في كل فترة منها ، ولهذه الطريقة ميزة هي الأخرى ، إذ يمكن أن تقسم الفترات المذكورة بحيث يكون لكل منها مقوماتها الخاصة وخصائص تميزها عن الفترة السابقة لها واللاحقة عليها . وهي المقومات والخصائص التى تؤثر فيما يقع من مظاهر التجديد في كل من الفترات المشار إليها . انظر مثلا إلى عهد محمد على ، تجد أنه تميز ببدء خروج مصر من عزلتها وتزايد اتصالها بالاقصاد العالمى، كما تميز بسيطرة الدولة على جزء هام من الاقتصاد المصرى، وتوجيهها إياه نحو الأغراض التى رسمتها له ، كذلك تميز العهد المذكور بحركة تصنيع لم يقدر لها الاستمرار ، بل نالها التدهور منذ أواخر حكم ذلك الوالى . فهذه الفترة تفاعلت فيها عوامل معينة ، هى التى أنتجت مظاهر التجديد المذكور . وفي الإمكان أن نلاحظ الأمر نفسه بالنسبة لغير ذلك من فترات تاريخ البلاد الاقتصادى .

ورغم ما لهذه الطريقة الثانية من ميزة على هذا النحو ، فإننا نفضل الأخذ هنا بالطريقة الأولى ، وذلك رغبة في المزيد من الإيضاح . فندرس التجديد الذى تم في كل من قطاعات اقتصادنا الوطنى ، على أن نعقب ذلك بإشارة إلى ما وقع من تجديد في هذا الاقتصاد في مجموعه ، كأن ندرس مثلا كيف جمل الاقتصاد المصرى يتحول ، خاصة في السنوات الأخيرة ، من التبعية إلى الاستقلال ، ومن الخضوع للمذهب الفردى إلى الأخذ بالمذهب الاشتراكى .

هذا من حيث طريقة الدراسة . بقى أن نشير إلى أن نطاقها المكاني محصور في مصر . وإن كنا سنعقد أحيانا بعض المقارنات بين التجديد الذى وقع فى ذلك الاقتصاد وما يقابله من تجديد فى اقتصاد البلاد العربية الأخرى . والواقع أن تاريخ مصر الاقتصادى الحديث استقل فى بعض فتراته ، وإلى حد محسوس ، عن تاريخ بقية أجزاء الوطن العربى . كما أن لهذا الاقتصاد ذاتيته وظروفيه التى أحاطت به ، مما يبرر دراسته على نحو منفصل . ولا يعنى ذلك أن الصلة بين مصر وبقيّة أجزاء الوطن العربى انقطعت خلال هذه المدة ، بل ظل الترابط والتأثير المتبادل قائما بينهما جميعا ، كما زاد اتصال اقتصاد مصر باقتصاد سوريا أيام الوحدة ، وإن لم تؤد هذه الصلة إلى تجديد ما فى الاقتصاد المصرى ، وذلك عكس ما حصل لاقتصاد سوريا ، الذى طرأ عليه تغير محسوس أيام الوحدة ، وهو لا يزال يحفظ بعض سمات هذا التغير الأساسية حتى الآن .

أما عن النطاق الزمنى للدراسة ، فإنها تبدأ من عهد محمد على فى أوائل القرن الماضى ، وتنتهى بثورة ١٩٥٢ وما أعقبها من أحداث . ولكل من هذين التاريخين ما يبرره ، إذ يمثل عهد محمد على على الأخص بدء الانتقال من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح . أما الثورة المصرية ، فتمثل من الناحية الاقتصادية ، كما تمثل من الناحية الاجتماعية والسياسية ، تغييرا أساسيا فى مختلف مناحى الحياة فى مصر ، وتطورا سريعا شمل مختلف مرافقها بعد سكون نسبي طويل ، وهو تطور لم تتم مراحلها حتى الآن ، ورغم ذلك فلا يصح أن نغض الطرف عنه انتظارا لتمام مراحلها ، وذلك بسبب ماله من أهمية وخطر فى حياتنا جميعا ، سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

ورغم حصر النطاق المكاني والزمانى للدراسة على هذا النحو ، فإنها لا تخلو من صعاب كثيرة ، ترجع على الأخص إلى النقص الكبير فى البيانات والإحصاءات

الخاصة بما وقع من تطور تاريخي خلال هذه الفترة ، وبقل هذا العيب تدريجيا كلما تقدم الزمن ، وخاصة منذ بداية القرن الحالى ، حيث أخذت السلطات والمهيات المختصة منذ ذلك التاريخ تبذل عنايتها بأمر جمع الإحصاءات الاقتصادية وتبويبها وتحليلها . وإذا لم تكن هذه الإحصاءات وافية بالغاية ، فإن ذلك لا ينفي أن ما يتوافر منها فى مصر هو فى الأغلب أكثر عددا وأرق مستوى مما يتوافر لغيرها من بلدان الشرق الأوسط . كذلك فإن البيانات والوثائق الخاصة بالخمسين سنة الأخيرة هى بالطبع أسهل منالا وأكثر دقة منها خلال القرن الماضى .

قلنا إنا نبدأ دراسة التجديد فى اقتصاد مصر الحديث من عهد محمد على ، أى من أوائل القرن التاسع عشر حتى الآن ، لكن يحسن قبل ذلك أن نشير باختصار إلى الحالة التى كانت قائمة فى بداية المدة موضوع هذا البحث . فمن المعلوم أن مصر كانت فى ذلك الوقت تتبع الدولة العلية ، وإن كان سلطان تلك الدولة عليها قد ضعف عنه قبلا، حتى كاد ذلك السلطان أن يكون اسميا . ولم تترك تركيا الحاكمة فى مصر المحكومة أورا صالحا ، إذ لم تصب تركيا شيئا من التقدم المادى أو الفكرى ، حتى يكون من الجائز أن يعتمد نفعه إلى البلاد التى كانت تحكمها تلك الدولة ، بل بقيت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية فيها جامدة ، كما أصاب حياتها السياسية حينذاك فساد كبير ، وكان لذلك أثره العميق فى حياة مصر ، إذ لم تسع تركيا طوال القرن الثامن عشر إلى إدخال أى إصلاح على شئون مصر^(١) ، بل كانت تعين لها الولاة ، وتكثر من تغييرهم ،

(٢) وكما كانت تركيا عاجزة على هذا النحو عن إدخال الإصلاحات فى مصر خلال القرن الثامن عشر ، فكذلك كان حالها خلال القرن التاسع عشر ، وذلك رغم حاجة مصر إلى الإصلاح خلال القرن الماضى أيضا . وقد علق البعض على ذلك بقوله : إن القسطنطينية فى ذلك الوقت كانت أكثر جهلا ومحاقة وفسادا من حكام مصر . . أنظر W. N. Senior فى مؤلفه Conversation and Journals in Egypt and Malta, 1882, V. 2, p. 36

ولا تمنحهم من السلطان إلا قليلا ، فكان هؤلاء لا يهتمون إلا بإصابة المغانم المادية لأنفسهم من وراء منصبهم في مصر ، أما السلطة الفعلية ، فقد بقيت حينذاك في يد المالك ، وكانت صلة هؤلاء بالبلاد صلة عارضة ، فكانوا لا يحسون بأنهم من أبنائها ، ولم يعموا بمصالحها ، كما لم تكن تتوافر في زعمائهم في ذلك الحين الكفاية لتصريف الشؤون العامة ، بل كانوا ضعافا متنازعين فيما بينهم على السلطان ، وكان من أثر ذلك أن اضطرب الأمن وأهمت شؤون العدل والصحة العامة والثقافة ، كما أهملت مرافق البلاد ، خاصة ما يتعلق منها بالرى وطرق النقل والمواصلات . كذلك زادت في تلك الفترة أعباء الضرائب ، وساء فرضها وتوزيعها بين الممولين ، كما ساءت طرق جبايتها منهم . وكان الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضرائب تتناهبه أيدي المرتشين والنفيعين ، من المالك وغيرهم ، كما كانت تدفع منه الجزية لتركيا ، أما ما كان يتبقى بعد ذلك للإففاق منه على الخير العام فهو قليل ^(١) .

كان طبيعيا والحالة هذه أن تسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد . وعلى الأخص ، فقد تدهورت فيها الزراعة في ذلك الوقت ، وقل الدخل منها نتيجة لعدم العناية بمراقبتها . أما الصناعة ، فقد انحصرت في بعض صناعات بدائية ، كما تدهورت التجارة بسبب اضطراب الأمن وضعف القوة الشرائية لدى الأهالي وسوء طرق النقل . وكان الفلاح أشبه برقيق الأرض ، كما كان الصناع والتجار ينتظمون في طوائف هي أقرب إلى طوائف القرون الوسطى . وكان توزيع الدخل والثروات سيئا ، إذا كان أكثرها محصورا في أيدي فئات قليلة أخصها المالك من الأمراء والمترمين ومن إليهم ، أما باقي الشعب ، فكان يعاني الفقر والمسغبة .

(١) يذكر بعض المؤرخين أنه « إذا شئنا إجمال وصف ما اختص به نظام الحكم القائم قبل الاحتلال الفرنسي قلنا إنه يمتاز بقلّة التدخل الحكومي كما نهمه الآن وبالغف والتعسف ، وذلك مع ... ترك الرعية وشأنها في كل ما يتعلق بأغراض الحكومة الأساسية » (محمد شفيق غربال - محمد علي الكبير - ص ٢٣) .

وكما تدهوت أحوال مصر الاقتصادية حينذاك في الداخل ، كذلك تدهورت مبادلاتها مع الخارج ، إذ اقتضت هذه المبادلات على تصدير عدد قليل من المنتجات الزراعية ، كالأرز والقمح والقطن وخيوط الكتان والمواد الخام ، وذلك مقابل استيراد سلع أخرى ، كالأقمشة الصوفية الرقيقة والطرايش والورق ... الخ . ومن جهة أخرى ، فقد ضعف حينذاك دور مصر كوسيط في التجارة الدولية ، وهو الدور الذي ظلت تقوم به قبلا طوال قرون عدة ، بل والذي تفوقت فيه مصر في بعض عصورها ، خاصة قبل الفتح التركي . وإن كان ذلك لا ينفي أنه حتى في أواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظل يمر بمصر بعض التجارة بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا .

وقد كانت مصر والبلاد العربية الأخرى في ذلك الوقت تكون ، من بعض الوجوه ، مجتمعا ترابطت أجزاؤه إلى حد محسوس ، رغم سوء طرق النقل والمواصلات وبدائية وسائل المبادلة على وجه العموم ، وما ذلك إلا بسبب تبعية هذه البلاد جميعا لتركيا في ذلك الحين ، ولما كان يشدها بعضها إلى بعض من علاقات اجتماعية متعددة الجوانب . وساعد في تحقيق هذه الظاهرة أن البلاد العربية ، ومن بينها مصر ، كانت تمر في ذلك الوقت في دور تاريخي واحد ، كما ساعد فيه أيضا أن اقتصاد هذه البلاد جميعا تأثر ولا يزال بعوامل متشابهة ، سواء بالنسبة لإنتاج السلع أو عند تداولها واستهلاكها .

على أن مصر ، التي كانت ترتبط بالمجتمع العربي على هذا النحو ، كانت بالعكس تعيش كبقية هذا المجتمع ، في معزل عن التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت في أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر . فقد أخذ الفكر الغربي في التحرر تدريجيا منذ عصر النهضة ، وانطلق بذلك بحكم العقل والعلم فيما كانت تحكمه قبلا التقاليد القديمة والعادات الموروثة ، كما تخلصت بلاد أوروبا تدريجيا من نظام الإقطاع ، إذ ضعف فيها نفوذ الأشراف ورجال الدين ، وازداد بالعكس في كل منها نفوذ السلطة المركزية وظهرت فيها الدول المستقلة الحديثة . كما جعل الفرد في أوروبا

بتحرر من القيود التي كانت تشده - حسب الأحوال - إلى سيد الإقطاع ،
أو إلى بعض الهيئات كطوائف التجار والصناع ، مما كان يقيد حريته في العمل والإنتاج .
وتقررت تدريجيا المساواة بين الأفراد أمام القانون ، وإن بقيت بينهم فوارق كبيرة
في الثروات والدخول . كما تخلصت البلاد المذكورة من الحكم الاستبدادي المطلق ،
وأخذت تعتنق مبادئ الديمقراطية السياسية في صورتها التقليدية التي وصلت ذروتها
في كل من أوروبا الغربية وأمريكا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . والواقع أن
السلطة في البلاد الأوروبية انتقلت تدريجيا خلال تلك الفترة من طبقة الأشراف إلى طبقة
البرجوازية الناشئة التي كانت تتكوّن على الأخص من التجار والصناع . وقد جعل
أفراد هذه الطبقة يتسابقون فيما بينهم في تحقيق الكسب المادي ، وساعدهم في ذلك
ما ذكرناه من تحرر في الأفكار الخاصة بتحريم الفائدة وسواها . كما ساعدهم فيه
زوال العوائق التي كانت تعوق النقل والتجارة ، وبسط أوروبا نفوذها تدريجيا على
مناطق شاسعة في أفريقيا وآسيا وكذلك في الأمريكتين . وبذلك ظهرت في أوروبا
الرأسمالية الحديثة ، واتخذت هذه الرأسمالية على هذا النحو مظهرًا تجاريًا ، لكن
لم تلبث أن غلبت عليها صبغة الصناعة ، حين ظهرت المكشفات والمخترعات الحديثة ،
وكثر استخدام الآلة ، فانتشرت المصانع ومدت السكك الحديدية ، واستخدمت البواخر
الحديثة . وكان من نتيجة ذلك كله زيادة المنتجات وتنوعها وقيام المنافسة في الحصول
على المواد الأولية اللازمة لها . وفي تصريف تلك المنتجات سواء في السوق الداخلية
لكل دولة أم في الخارج . وأدت هذه التطورات الكبيرة إلى تغيير عميق سريع
في مختلف العلاقات الإنسانية وفي جوانب الحياة البشرية المتعددة . وبالطبع كان هذا
التغيير في البلاد الغربية أكثر وضوحًا منه في غيرها ، إذ كانت هي البلاد التي انبثق
فيها التطور المذكور ، فكانت أقرب الناس إلى التأثر به ، بل زادت تلك البلاد
فحاولت قدر إمكانها أن تحتفظ لنفسها بشمرة ذلك التطور ، وأن تتخذ منه قوة تمكنها
من السيطرة على الأقوام الأخرى .

ولو أن شيئاً من هذا التطور الذى وقع لأوربا تم فى مصر خلال الفترة السابقة على بداية القرن التاسع عشر ، لكان من المحتمل أن يسير اقتصادنا ، ولو مع فارق زمنى معين . فى اتجاه مشابه لذلك الذى سار فيه الاقتصاد الأوروبى ، لكن ذلك ما لم يحصل ، إذ خضع المجتمع المصرى خلال الفترة المشار إليها لمؤثرات وظروف تخالف تماماً تلك التى كانت سائدة فى أوربا ، كما بقيت مصر ، على ما سبق بيانه حالا ، فى عزلة عن هذه القارة ، فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التى اختلفت من أجلها الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، خلال القرن الماضى ، وفى خلال القرن الحالى ، عنها فى بلاد أوربا ، وإن كان ذلك لا ينفى أن مصر خرجت من عزلتها هذه منذ أوائل القرن الماضى ، وعاودت منذ ذلك الوقت الاتصال بأوربا ، وتأثرت إلى حد كبير فى حياتها الفكرية والاجتماعية والسياسية وكذلك فى حياتها الاقتصادية بالظروف والأوضاع التى سادت أوربا خلال هذه الحقبة من الزمان .

وقد كانت الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ بداية عودة الصلة بينها وبين أوربا ، وتزايدت هذه الصلة على مر الزمن ، وهو ما سنشير إليه فى حينه . أما الآن فنقتصر على القول إن الفرنسيين لم يستطيعوا إدخال أى تجديد كبير فى حياة البلاد الاقتصادية . ويرجع ذلك ، فى الأغلب الأعم ، إلى قصر المدة التى قضوها فى مصر ، والتى لم تزد على ثلاث سنوات ، كما يرجع إلى صرفهم عنايتهم خلال تلك المدة القصيرة إلى إخماد القلاقل والاضطرابات فى الداخل ، ورد الهجمات الحربية التى كانت توجه إليهم من الخارج . ويدكر بعض الكتاب ، أن ما كتبه بوناپرت وغيره عن نوايا الفرنسيين فى مصر ، وما شرعوا فى تحقيقه فعلاً وما رأيناه من طرق الحكم الفرنسى فى غير مصر من الأقطار الإسلامية ، كل ذلك يدل على أنه لو خُلى للفرنسيين حكم مصر لبذلوا جهداً كبيراً فى تنمية مواردها والإفادة من مركزها الجغرافى و « لسلكوا نحو المصريين مسلكاً يكون من أثره تحسين كثير من أحوالهم ثم يعمد بعد هذا التحسين إلى إبطال النمو ، أو إلى إبطاله فى بعض النواحي وتوجيهه فى الاتجاه الذى يريد ،

ولم يكن بد من اهتمام الفرنسيين بهذا التحسين بحكم الإنسانية المشتركة وبحكم منفعتهم ...»^(١).

ومهما يكن من أمر ، فمن المسلم أن الحملة الفرنسية كانت من العوامل التي مهدت الطريق للتغيرات الكبيرة التي وقعت خلال الفترة التالية لها. ويرجع ذلك على الأخص إلى أنها كانت إيذانا بالقضاء على شوكة المماليك ، واضمحلال النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ارتضوه سنين طويلة في حكم البلاد . كما نهت الحملة المذكورة أذهان المصريين إلى التطورات الهامة التي وقعت في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، خاصة منها ما تعلق بإنتاج الأموال ونقلها ومبادلتها . كما زادت تلك الحملة من اهتمام أوروبا بشئون مصر ، فبدأت كل من الدول الأوروبية العظمى تعمل على نشر نفوذها في البلاد ، كي تفيد بذلك من خيراتها ، أو تجد فيها منفذا ميسرا إلى بلاد آسيا وأفريقيا . ويمكن أن يقال إن الصلة التي قامت على هذا النحو بين مصر وأوروبا في عهد الحملة الفرنسية ظلت متصلة فلم تنقطع ، بل زادت على الأيام قوة من ذلك التاريخ حتى الآن ، وقد كان لهذه الصلة أثرها الواضح في مختلف جوانب الحياة في مصر ، وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي ، وهو الجانب الذي يهمننا هنا بصفة خاصة ، وذلك على ما سنوضحه فيما بعد .

لكن إذا كانت صلة مصر بأوروبا جعلت تقوى على الأيام على هذا النحو ، فإن صلتها بغيرها من البلاد العربية أخذت تضعف تدريجيا بالعكس ، وخاصة منذ أواخر عهد محمد علي . وظل الأمر على هذا الحال حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكان ضعف هذه الصلة بين مصر وشقيقاتها العربية طوال الفترة راجعا إلى ظروف متعددة ، أهمها الوضع السياسي في كل منها ، فبينما بقيت سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية على تبعيتها السياسية القديمة لتركيا حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، انفصلت مصر نسبيا عن الدولة العلية منذ عهد محمد علي ، واعترف لها منذ ذلك التاريخ ،

(١) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٨ . ٢٠٠

بوضع خاص متميز داخل تلك الدولة . وقد ممكن ذلك لحكومتها أن تطبق أنظمة قانونية وإدارية خاصة اقتبستها في كثير من الأحيان عن الأنظمة الأوروبية المعاصرة ، وأن تسير في سياستها الاقتصادية والاجتماعية على نحو يختلف اختلافا ملموسا عنه في البلاد العربية الأخرى . وصاحب ذلك إقبال الأوربيين على العمل في مصر وتوظيف أموالهم فيها وتنافس دولهم على مد نفوذهم إليها . وزادت هذه الظاهرة وضوحا بعد احتلال إنجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ وتوليها زمام الأمور فيها . فقد كان من أثر ذلك كله أن سار اقتصاد مصر خلال الفترة موضوع البحث في طريق يختلف إلى حد محسوس عنه في البلاد العربية الأخرى ، ووقع له من التجديد ما لم يقع لمثله بنفس الدرجة في تلك البلاد . وليس معنى ذلك أن الاقتصاد المصري أصبح خلال تلك الفترة مُنْبَتَّ الصلة باقتصاد البلاد العربية الأخرى ، أو أنه قد غاير اقتصاد هذه البلاد تمام المغايرة ، فن الثابت أن التبادل بقي قائما خلال الفترة المذكورة بين مصر وجاراتها ، وساعد فيه ما كان مقررا خلالها من حرية انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال . كما أن من الثابت أن الجمهورية في مصر ظلت طوال هذه المدة يسودها إلى حد كبير نفس الجو الروحي والفكري الذي ساد البلاد العربية الأخرى ، وظل أهلها يعتنقون مبادئ وقيما روحية وأخلاقية لا تختلف في كثير عنها في تلك البلاد . وقد ساعد هذا كله ، كما ساعد تشابه ظروف الإنتاج والاستهلاك في المنطقة جميعها ، على احتفاظ اقتصادها الحديث بسمات عامة مشتركة .

والآن نشرع في تحديد أهم مظاهر التجديد في قطاعات حياتنا الاقتصادية المختلفة خلال تاريخنا الحديث .